تمنى أن يشمل المتقاعدين

العوضي يشيد بإقرار التأمين الصحي لرجال الإطفاء

كامل العوضي

أشاد عضو مجلس الأمة النائب كامل العوضي بالخطوة التي قامت بها الإدارة العامة للإطفاء بتوقيع عقد التأمين الصحي لعلاج رجال الإطفاء بتكلفة بلغت 3 ملايين دينار، مثمنا دور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الذي أصدر توجيهاته لتنفيذ هذه الخطوة إيمانا منه بدور رجال الإطفاء وتقديرا لجهودهم الكبيرة، ومطالبا بان يشمل التأمين فئة المتقاعدين الكويتيين والذين يبلغ عددهم 100 ألف متقاعد.

وقال العوضي ان التأمين الصحي لرجال المطافئ خطوة تأخرت كثيرا، لاسيما ان رجال الإطفاء هم أكثر الأشخاص تعرضا للمخاطر في سبيل أداء واجبهم خصوصا في فترة الحر، ولكن ان تأتي الخطوة متأخرة خير من ألا تأتي.

وأضاف العوضي ان هذه الخطوة يجب ان تكون الأولى في طريق التأمين الصحي لشرائح أخرى في المجتمع الكويتي، خاصة تلك الشرائح التي يعتبر التأمين الصحي بالنسبة لها أمرا حيويا وضرورة يومية مثل شريحة المتقاعدين الذين يبلغ عددهم اكثر من 100 ألف متقاعد نظرا للخدمات الجليلة التي قدمها المتقاعدون طيلة حياتهم وتخفيفا عن المستشفيات الحكومية وتفعيلا لدور القطاع الخاص الطبي ايضا، مطالبا المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بان تحذو حذو الإدارة العامة للإطفاء لتغطية المتقاعدين بتأمين صحي يناسبهم ويغطي تكاليف علاجهم لحين الانتهاء من بناء مستشفى التأمينات الاجتماعية الخاصة بالمتقاعدين.

وبين العوضي ان هذه الخطوة يجب تقديرها وتثمينها والتشجيع على محاكاتها في قطاعات اخرى مع انها تأخرت بعض الشيء وكان من الممكن ان يتم تنفيذها قبل ذلك بكثير، مؤكدا ان دور عضو مجلس الأمة لا يكون بمراقبة السلبيات او البحث عنها فقط، بل هو في رصد الإيجابيات وتشجيعها وتقدير كل من يقوم بها من المسؤولين كل في منصبه.

وشدد العوضي على ضرورة تفعيل التأمين الصحي على رجال الإطفاء وعلى المتقاعدين سريعا، لاسيما ان الدستور يكفل لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية الكاملة، حيث نصت المادة 15 على ان: «تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة»، مبينا ان الالتزام بالدستور والقانون هو ملاذ الجميع والتقيد بهما من قبل الجميع واجب وحق لحياة كريمة ووطن آمن».

أشاد برحلة ونتائج أمير السلام والإنسانية

العميري: سياسات الحكومة وصلت إلى مرحلة الغيبوبة

د. عيسى العميري

أعلن مرشح الدائرة الثالثة د. عيسى العميري اننا في هذه الفترة الانتقالية نستطيع ان نعزز دورنا ونحن ندرس الاوضاع وكيفية اعادة بناء وتحسين كل ما من شأنه خدمة الوطن والمواطن وسط هذه المتغيرات التي تعيشها المنطقة وان نتطلع إلى المستقبل، وهذا يعني الارتفاع فوق مستوى السياسات التافهة التي تمارسها الحكومة وحمل زمام الامور الى الريادة لبلدنا والاهتمام بالمواطن بدلا من الاوضاع التي نعيشها حاليا والتي لا تحتاج الى شرح لانها على لسان كل مواطن بسبب غياب قرارات الحكومة في حل القضايا العالقة وينبغي لنا ان نبذل كل الجهود الممكنة والسعي والاجتهاد لنبني وطننا الذي نطمح اليه وننشده جميعا وان ندرك حجم المسؤولية نحو مستقبل قادم ولا نملك الا ان نتفاءل ونتمنى أن يكون ما يريده الوطن والمواطن. وقال: نعاني سوء التخطيط في البلد والمشاريع في الكويت أصبحت شخصية وليست وطنية وطغت المصالح على مصلحة الوطن والمواطن في ظل غياب الحكومة وللأسف بعض المرشحين يصفون الحكومة وبعض الوزارات بتفشي الفساد وهم كانوا وزراء فيها والكثير من القضايا العالقة التي تهم المواطن تخاذل امامها المجلس او تواطأ بالسكوت عنها وجميعنا نتساءل: من اوصل النائب إلى المجلس؟ وكيف تم اختياره؟ وبعدها نتحدث عن الفساد والتجاوزات ودولة القانون والمال العام.

واشاد العميري بزيارة صاحب السمو الأمير أمير السلام والإنسانية الى الجمهورية الإيرانية لتعزيز أمن المنطقة وتحقيق تطلعات المواطن للعيش بأمان واستقرار، متمنيا ان تكون سورية محطته وحل الازمة الثانية ووقف اراقة الدماء في بلد عربي مسلم.

وقال: كان بالماضي الاباء والاجداد يرددون «الله لا يغير علينا» ونحن نصرخ ونقول «الله يغير علينا وتكون بلادنا بلد الديموقراطية ودولة القانون والعدالة» وإذا اردنا تحقيق التنمية فيجب ان يكون لكل وزارة خطة استراتيجية واضحة وخارطة تنفيذية وقوانين ولوائح عمل ومتابعتها بأداء فاعل.

الشباب هم الثروة الحقيقية للبلاد وليس النفط

محمد عويد: إستراتيجية متكاملة للتنمية البشرية

محمد المطيري

أكد مرشح الدائرة الثانية محمد عويد المطيري أن الشباب هم الثروة الحقيقية لبلادنا وليس النفط ـ كما يعتقد البعض ـ لذلك فإن الاهتمام بهم ورعايتهم من الآن فصاعدا أصبحا مسألة ملحة وضرورية باعتبار الشباب عدة الحاضر والمستقبل وصناع النهضة ومن دونهم ليس هناك مستقبل. وأشار إلى أن الدول التي استثمرت في تنميتها البشرية حققت بالفعل نتائج باهرة وتقدم كبير وازدهار مثل: سنغافورة واليابان وسويسرا على الرغم من عدم امتلاكها الموارد الطبيعية. وقال المطيري لاشك ان أمامنا تحديات عديدة تحتاج إلى عزيمة وإرادة شبابية أكثر من أي وقت مضى، كما أن اقتصادنا لا يمكن أن يقوم من دون طاقة بشرية مؤهلة لديها قدرة على العمل والعطاء والإنتاج.

وطالب بضرورة وضع إستراتيجية متكاملة ومفصلة ودقيقة للتنمية البشرية الشبابية لتحقيق مطالب وطموحات الشباب واهتماماتهم وإبداعاتهم بأسلوب فعال ومدروس وبتخطيط سليم حتى يتسنى لهم تنمية مهاراتهم في شتى المجالات. وأوضح أن توفير فرص عمل الشباب مستدامة أمر لابد منه وهذا في الحقيقة لن يتم إلا بإصدار قرارات نافذة، حاسمة تحول الخطط المكتوبة إلى مبادرات وإنجازات ملموسة وتخرجها من الأدراج المغلقة. وأوصى المطيري الشباب بضرورة التسلح بالعلم والمعرفة والعمل المخلص الجاد والدؤوب من أجل بناء مستقبل أفضل للكويت.

قال إن رئيس الوزراء قارئ جيد للأحداث

الطوالة: الكويت على مفترق طرق وتحتاج لرجال دولة لانتشالها

عمش الطوالة

قال مرشح الدائرة الرابعة عمش الطوالة ان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك مستمع وقارئ جيد للأحداث، موضحا ان هناك مشكلة نواجهها مع بعض الوزراء...ونحن نحترم اشخاصهم لكن اتحدث عن ادائهم مشيرا الى ان بعضهم مستواهم ضعيف او متواضع لا يرقى للطموح.

وقال الطوالة في تصريح صحافي: وأنبه الى ان الكويت الان في مفترق طرق وتحتاج لرجال دولة لانتشالها من تأخرها وانتشار الفساد والتخبط في رسم الخطط كما اننا نحتاج وزراء يلبون طموح المواطنين في رسم خارطة طريق نحو الازدهار وتحقيق النمو ومكافحة الفساد والبيروقراطية.

وتمنى من جميع الوزراء الانصات لتوجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله، المتكررة والتي حث فيها على ديمومة الرفاهية للمواطنين وبناء كويت المستقبل بجعلها مركزا ماليا واقتصاديا، مؤكدا ان المشكلة تحتاج الى وقفة جادة لتقويم اداء بعض الوزراء وإصلاح الخلل.

وبشأن المطالبات بتعديل وزاري اكد الطوالة ان التعديل من صلاحيات سمو الشيخ جابر المبارك، موضحا ان هناك وزيرين مستقيلين وأماكنهما شاغرة وهناك تلويح باستجواب عدد من الوزراء في دور الانعقاد المقبل، مشيرا الى ان التعديل الوزاري قد حان وقته خاصة في ظل المعطيات التي ذكرتها سابقا كما سيكون فرصة لضخ دماء جديدة في السلطة التنفيذية ونزع فتيل ازمة مقبلة مع المجلس.

متحدثاً عن الواقع الاقتصادي وسبل تطويره

نواف العنجري: تشريع قوانين خاصة بتنويع الاقتصاد المحلي وتنمية الإنسان والاهتمام بالمدن المتخصصة

نواف العنجري

قال مرشح الدائرة الثالثة نواف العنجري: إن الواقع السياسي انعكس على كل ما يحيط بجوانب الحياة وخاصة على الواقع الاقتصادي في الكويت، حيث بدأت مؤشراته التنموية تنخفض يوما بعد يوم إلى حد هروب بعض رؤوس الأموال الوطنية ليقوم رجال أعمال كويتيون باستثمارها في دول خليجية وعربية وأجنبية لما وجدوه من محفزات في تلك البلدان، مشيرا إلى أن الكويت انتقلت بذلك من محاولة اجتذاب رؤوس أموال إليها إلى خطر هروب رؤوس الأموال المحلية منها، وهو أمر خطير يستوجب التوقف عنده والبحث عن حلول ناجعة له، خاصة أن الأسباب معروفة للجميع.

وأشار العنجري إلى أن الكويت صنفت مع ثمانية اقتصادات عربية أخرى ضمن قائمة الاقتصادات المنكشفة بدرجة مرتفعة على المخاطر السياسية في 2012 ما سينعكس سلبا على قطاع الأعمال للمستثمرين وذلك وفقا لمؤشر المخاطر السياسية في 2012 وأثرها في قطاع الأعمال والمستثمرين والذي شمل 197 دولة حول العالم، مؤكدا أن هذا الواقع الاقتصادي المنكشف سياسيا يستوجب سرعة التحرك والقيام بخطوات واضحة.

وأضاف العوضي أن أولى هذه الخطوات هي ضرورة تشريع قوانين خاصة بتنويع الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل غير تقليدية من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل علمي ومؤسسي والاستفادة من تجارب دول أخرى اتبعت مثل هذه الأساليب، مبينا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تقوم بدور مهم جدا في تطوير الاقتصاد، إذ انها تعمل على تحفيز العمل الحر وتنمية المهارات لما تتصف به من مرونة وتكيف سريع مع عوامل العرض والطلب المتغيرة للسوق، بالإضافة إلى توليد فرص عمل وامتصاص العمالة خلال فترات إعادة هيكلة الاقتصاد وتلبية الطلب المتزايد خلال فترات الازدهار الاقتصاد.

وشدد العنجري على أن التنمية الحقيقية هي تنمية الإنسان وليست مجرد التوسع في البنيان الاسمنتي من بناء أبراج وشق طرقات ومد جسور وغيرها، معتبرا أن التنمية المادية يجب أن تتزامن مع تنمية بشرية مستدامة تستطيع إدارة هذه المنشآت وتطويرها وتنميتها لأنها ليست نهاية المطاف بشكل قطعي. وهذا ممكن من خلال تدريب الكفاءات، وخاصة فئة الشباب، ومساعدتهم على اكتشاف مواهبهم وتنميتها ودمجهم في عملية التنمية بشكل تكاملي للاستفادة من قدراتهم غير المحدودة.

كما أكد العنجري على ضرورة العمل على دراسة موضوع المدن المتخصصة بشكل فعلي وتذليل العقبات أمام القطاع الخاص في هذا المجال، مذكرا بأن الكويت كانت سباقة بين دول المنطقة في هذا الموضوع، حيث كانت أول من يقوم بإنشاء مدن صناعية وطبية متخصصة منذ زمن طويل، ولكن الوقت قد حان لمدن متخصصة جديدة مثل المدن الإعلامية والتقنية والطبية والصناعية حسب المعايير الدولية لما توفره هذه المدن من فرص عمل حقيقية بالإضافة إلى إيجاد نوع جديد لمصادر الدخل القومي.

يزيد من الأضرار البيئية في الدائرة الخامسة

التميمي: قرار توزيع قسائم صناعية جديدة لأغراض مختلفة في الشعيبة الشمالية لا بد أن يقف

حذر النائب عبدالله التميمي الحكومة ممثلة في هيئتي الصناعة والبيئة من نتائج اجتماعهما أمس بعد انتهاء الدوام الرسمي والذي تم خلاله الاتفاق على توزيع قسائم صناعية جديدة لأغراض مختلفة في منطقة الشعيبة الشمالية، مما يساهم في تحويل المناطق الجنوبية لمناطق «كوارث بيئية»

وقال في تصريح صحافي: لم يجف حبر اقرار القانون البيئي الذي سعى نواب الأمة لإيجاده، حتى تعقد هاتان الهيئتان اجتماعا لتوزيع هذه القسائم صناعية ليزيدوا من الأضرار البيئية في الدائرة الخامسة.

وأضاف التميمي سبق وأن قدمت الحكومات السابقة تعهدات منذ 2010 بتقليص وجود المصانع القائمة في هذه المنطقة لتقليل الأضرار الصحية على المواطنين، لكن تلك الوعود لم يتم تنفيذ شيئا منها حتى الآن.

وخاطب وزيري النفط والتجارة قائلا: لا أشك لحظة واحدة في كفاءتكما وقدراتكما العلمية في معرفة الأخطار البيئية، وحرصكما على المصلحة الوطنية للشعب الكويتي وصحته.

مشددا لن أترك أصحاب المصالح يعبثون في صحة المواطنين من أجل مصالحهم عبر هاتين الجهتين التابعتين لمسؤولياتكم السياسية والإدارية.

وتابع التميمي بإمكان الصناعة والبيئة استغلال الأراضي الحدودية الشاسعة والبعيدة عن مناطق سكن المواطنين، ليمنحوا من يشاءون قسائم صناعية وفقا للمعايير البيئية العالمية، لا أن يزيدوا من تلوث المناطق السكنية وزيادة الأضرار بها.

وختم قائلا: يحتفل العالم غدا باليوم العالمي للبيئة والذي تقدم خلاله الدول أفضل إبداعاتها في المجال البيئي والتخفيف من الأخطار البيئية على الصحة، بينما تحتفل الجهات المختصة لدينا بتشويه بيئة الوطن.

عبد الله التميمي

قال إن برنامجه الانتخابي يهتم بتنمية الفرد والمجتمع

الطراروة: النهج والأداء الحكومي المتخبط أغفل العديد من الثروات لبناء الوطن وازدهاره

أكد مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة د.وليد عبدالله الطراروة ان القرن الحالي ارتبط بطريق المعلومات السريع وهذا الطريق لا يسلكه الا من تمكن من مواكبته والاستفادة من تقنياته الحديثة في كل الأصعدة. لذلك نجد دولا متقدمة ودولا عكسها تماما والأسباب كثيرة ومتنوعة لعل أبرزها غياب الفكر القيادي والإداري إضافة الى غياب دور المؤسسات العلمية والبحثية، وكذلك انتهاء صلاحية المخرجات التعليمية والتي تحتاج الى التطوير وإعادة التأهيل العلمي الذي يعاني من توفير أبسط الخدمات التعليمية لأبنائنا وبناتنا.

وأشار الطراروة الى ان النهج والأداء المتخبط لدى الحكومة أغفل العديد من الثروات لبناء الوطن وازدهاره، ما أدى الى تراجع الخدمات الحكومية في تقديم احدث الرعاية الصحية بالإضافة الى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وهو ما أدى الى اهتزاز مكانة الكويت في الأسواق المالية وتراجعها لاسيما المشاريع التجارية والعمرانية وكذلك عدم قدرة الحكومة على إيجاد فرص العمل والسكن يعد معاناة ومعضلة كبيرة لدى الشباب الكويتي ناهيك عن الأوضاع الأمنية والمرورية والرياضية التي نعاني منها.

وأضاف الطراروة ان كل ما تقدم عبارة عن مؤشرات تبين وجود مشكلة حقيقية تتطلب تضافر جهودنا الداخلية وتقديم تشريعات تنهض بالكويت وربطها بخطة طموحة حكومية حتى نتمكن من تحقيق أولوياتنا الداخلية لنتمكن من منافسة باقي الدول برنامجه الانتخابي يحفل بالعديد من قضايا ومنها ضرورة تطوير مناهج التعليم بالإضافة الى تنمية فكر الإدارة التربوية، مشددا على ضرورة ربط مخرجات التعليم بسوق العمل وتطوير الفكر المؤسسي والقيادي ورفع كفاءة الموظفين بالإضافة الى تفعيل دور الشباب وإيجاد فرص عمل لهم والعديد من القضايا التي تهم تنمية الفرد والمجتمع.

د.وليد الطراروة

أكد ضرورة مواكبة التطور الإلكتروني وتأهيل المدرسين

البديوي: آن الأوان لثورة تعليمية والتخلص من المناهج البالية وحقيبة الأثقال

أكد مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة التكميلية محمد عبدالعزيز البديوي ان الوضع التعليمي في الكويت يحتاج ليس فقط الى اعادة نظر وإنما ثورة وتغيير شامل في الشكل والمضمون، لافتا الى أنه لم يعد مقبولا أن يبقى النظام التعليمي بهذه الصورة البدائية سواء لجهة المناهج او طرق التدريس التي عفى عليها الزمن.

وقال البديوي في تصريح له ان الاعتماد على الحشو بلا معنى والتلقين الأعمى والتعامل مع الكتب بطريقة الكم وليس الكيف لا يمكن ان تخرج أجيالا مسلحة بالعلم، فنحن نعيش في القرن الحادي والعشرين فيما نظامنا التعليمي مازال في العصور الوسطى، معربا عن اسفه لما آل اليه الوضع التعليمي في الكويت وهو ما حذرت منه تقارير ودراسات أعدها مختصون وخبراء تربويون.

ورأى البديوي أن أولى خطوات الثورة التعليمية وطرق التدريس البالية والانتقال الفعلي الى مرحلة مكننة التعليم بـ«الاستفادة من التقدم التكنولوجي والتفاعل الايجابي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات اذا اصبحت هناك مناهج الكترونية وأجهزة متطورة تغني عن الحقيبة المدرسية التي باتت عبئا على الطلبة متسائلا: ما فائدة ان نرى طلبتنا يحملون على ظهورهم حقائب مليئة بالكتب ويصل وزنها الى نحو 5 كيلو غرامات ويمكن الاستغناء عنها بجهاز لوحي خفيف الوزن؟».

وقال البديوي: كفي تراجعا وتخلفا وآن الأوان للنظر الى القضية التعليمية على أنها استثمار حقيقي في أغلى ثروة تمتلكها الكويت وهي الانسان، فأي تنمية لا تصنع المواطن الكويتي منطلقا وهدفا لها ليست تنمية، مؤكدا ان التجديد بات مطلوبا بسرعة في جميع نواحي العملية التعليمية بدءا بالمناهج ومرورا بالهيئة التدريسية ووصولا الى طريقة التقييم والاختبارات.

وأشار البديوي الى أن الاعتماد على النظام الالكتروني يجب ان يسبقه تأهيل المدرسين اذ معظم المدرسين الحاليين غير مؤهلين وغير مدربين على طرق التدريس الحديثة، لافتا الى تنامي ظاهرة الدروس الخصوصية التي باتت ترهق كاهل العائلات وتستنزف ميزانيات على حساب متطلباتها، وأصبح أبناؤنا ضحايا تلك الدروس وجسرا لجني أموال طائلة من قبل معلمين غير مؤهلين.

وفي هذا الصدد، قال البديوي ان انتشار الدروس الخصوصية بهذا الحجم الكبير يستدعي دق ناقوس الخطر وآلية جدية للقضاء عليها بعد ان أصبحت ثقافة مجتمعية، اذ في السابق كان الدرس الخصوصي في أضيق الحدود وللمواد العلمية فقط وخلال أيام الامتحانات اما الآن للأسف الشديد فأصبح ثقافة عامة وحتى للمواد البسيطة، داعيا وزارة التربية الى تحمل مسؤوليتها ومعالجة الأسباب من جذورها ووقف حشو عقول الطلبة بمناهج معقدة وصعبة تدفع بهم الى المدرس الخصوصي سعيا وراء «النجاح الوهمي».

وشدد البديوي على ان النهوض بالتعليم يختصر في كلمتين هما «القرار والتنفيذ».

محمد البديوي